

منطق

تهافت الفلاسفة

المسمى

معييار العلم

للإمام الغزالي

تحقيق

الدكتور سليمان دنيا

أستاذ الفلسفة المساعد بكلية أصول الدين



دار المعارف بمصر

١٩٦١

كتاب
الحدود

والنظر في هذا الكتاب يحصره فنان :

الأول : فيما يجرى من الحدود مجرى القوانين الكلية

والثاني : في الحدود المفصلة .

الفن الأول
في
قوانين الحدود

وفيه فصول :

الأول
في
بيان الحاجة إلى الحد

وقد قدمنا أن العلم قسمان :

أحدهما : علم بذوات الأشياء ويسمى تصورا .

والثاني : علم بنسبة الذوات بعضها إلى بعض ، بسلب أو إيجاب ويسمى تصديقا .

وإن الوصول إلى التصديق بالحجة .

والوصول إلى التصور التام بالحد .

فإن الأشياء الموجودة تنقسم :

إلى أعيان شخصية ، كزبد ومكة ، وهذه الشجرة .

وإلى أمور كلية ، كالإنسان ، والبلد ، والشجر ، والبر ، والخمر .

وقد عرفت الفرق بين الكلي والجزئي .

وغرضنا في الكليات ؛ إذ هي المستعمل في البراهين .

والكلى تارة يفهم فهماً جملياً كالمفهوم من مجرد اسم الجملة ، وسائر الأسماء ،

والألقاب ، للأشياء والأجناس .

وقد يفهم فهماً ملخصاً مفصلاً محيطاً بجميع الذاتيات التي بها قوام الشيء متميزاً عن غيره في الذهن تميزاً تاماً ينعكس على الاسم ، وينعكس عليه الاسم ، كما يفهم من قولنا :

(شراب مسكر معتصر من العنب) .

(وحيوان ناطق مائت) .

(وجسم ذو نفس حساس متحرك بالإرادة متغدى) .

فإن هذه الحدود يفهم بها :

الخمر والإنسان والحيوان

فهما أشد تلخيصاً ، وتفصيلاً ، وتحقيقاً ، وتمييزاً ،

مما يفهم من مجرد أساميا .

وما يفهم الشيء هذا الضرب من التفهيم يسمى (حدّاً) كما أن ما يفهم الضرب الأول من التفهيم يسمى (اسماً) و (لقباً) .

والتفهم الحاصل من التحديد ، يسمى علماً ملخصاً مفصلاً .

والعلم الحاصل بمجرد الاسم يسمى علماً جملياً .

وقد يفهم الشيء مما يتميز به عن غيره ، بحيث ينعكس على اسمه ، وينعكس الاسم عليه ، ويتميز بالصفات الذاتية المقومة ، التي هي الأجناس والأنواع ، والفصول ، بل بالعوارض والخواص ، فيسمى ذلك (رسماً) .

كقولنا في تمييز الإنسان عن غيره :

إنه الحيوان الماشي برجلين ، العريض الأظفار ، الضحاك .

فإن هذا يميزه عن غيره ، كالحل .

وكقولك في الخمر :

إنه المائع المستحيل في الدن ، الذي يقذف بالزبد . . . إلى غير ذلك من العوارض التي إذا جمعت لم توجد إلا للخمر .

وهذا إذا كان أعم من الشيء المحدود ، بأن يترك بعض الاحترازات ، سمي (رسماً ناقصاً) .

كما أن الحد إذا ترك فيه بعض الفصول الذاتية ، سمي (حدّاً) ناقصاً .

ورب شيء يعسر الوقوف على جميع ذاتياته ، أولاً يلفى لها عبارة ، فيعدل إلى الاحترازات العرضية ، بدلا عن الفصول الذاتية ، فيكون (رسماً مميّزاً) قائماً مقام الحد في التمييز فقط ، لا في تفهم جميع الذاتيات .

والمخلصون إنما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء ، وتمثل حقيقته في نفوسهم ، لا مجرد التمييز ، ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز .

ومن يطلب التمييز المجرد يقتنع بالرسم .

فقد عرفت ما ينتهي إليه تأثير :

الرسم والحد

في تفهيم الأشياء :

وعرفت انقسام تصور الشيء :

إلى تصور له بمعرفة ذاتياته المفصلة .

وإلى تصور له بمعرفة أعراضه .

وأن كل واحد منهما :

قد يكون تاماً مساوياً للاسم في طرفي الحمل .

وقد يكون ناقصاً ، فيكون أعم من الاسم .

واعلم أن أنفع الرسوم في تعريف الأشياء أن يوضع فيه الجنس القريب أصلاً ، ثم تذكر الأعراض الخاصة المشهورة ، فصولاً ؛ فإن الخاصة الخفية ، إذا ذكرت لم تفد التعريف على العموم ، فهما قلت في رسم المثلث :

إنه الشكل الذي زواياة تساوي قائمتين .

لم تكن رسمته إلا للمهندس .

فإذن الحد قول دال على ماهية الشيء .

والرسم هو القول المؤلف من أعراض الشيء وخواصه التي تخصها جملتها بالاجتماع وتساويه .

الفصل الثاني في مادة الحد وصيورته

قد قدمنا أن كل مؤلف ، فله مادة وصورة كما في القياس .
ومادة الحد : الأجناس ، والأنواع (١) ، والفصول . وقد ذكرناها في كتاب
مقدمات القياس .

وأما صويرته وهيأته ، فهي أن يراعى فيه إيراد الجنس الأقرب ، ويردف
بالفصول الذاتية كلها ، فلا يترك منها شيء ، ونعني بإيراد الجنس القريب أن
لا نقول في حد الإنسان :

جسم ناطق مائت .

وإن كان ذلك مساوياً للمطاب .

بل نقول (حيوان) فإن الحيوان متوسط بين الجسم والإنسان ، فهو أقرب إلى
المطلوب من (الجسم) .

ولا نقول في حد الخمر :

إنه مائع مسكر .

بل نقول :

شراب مسكر .

فإنه أخص من (المائع) وأقرب منه إلى (الخمر) .

وكذلك ينبغي أن يورد جميع الفصول الذاتية على الترتيب ، وإن كان التمييز
يحصل ببعض الفصول .

وإذا سئل عن حد الحيوان ، فقال :

جسم ذو نفس ، حساس ، له بعد ، متحرك بالإرادة .

(١) لعل كلمة (والأنواع) زائدة ؛ إذ النوع لا يكون جزءاً من الحد .